

الفصل الأول

تدوين السنَّة والنسخ

- تدوين السنَّة : « لا تكتبوا عنى شيئاً » ونسخه .
- نسخ السنَّة بالسنَّة .
- نسخ المقطوع بالمظنون وتحويل القبلة .
- نسخ حديث : « نزل القرآن على سبعة أحرف » .

obeikandi.com

تدوين السنّة

روى ابن قتيبة عن همام ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ، فمن كتب عني شيئاً فليمحّه » (أخرجه مسلم) .

• دعوى النسخ :

قيل : إن هذا الحديث نُسخ بما رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عمرو قال : قلت : يا رسول الله . أُقيد العلم ؟ قال : « نعم » . قيل : وما تقييده ؟ قال : « كتابته » .

وبما روى عن حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قلت : يا رسول الله أكتب كل ما أسمع منك ؟ قال : « نعم » . قلت : في الرضا والغضب ؟ قال : « نعم : فإنني لا أقول في ذلك كله إلا الحق » .

وفي رواية لعمرو « قيّدوا العلم بالكتابة » .

قالوا : وكأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله ، ثم رأى أن يكتب ويُقيّد بعد ذلك لما علم أن السنن تكثرت وتفوت الحفظ أي يصعب حفظها . وإلى هذا ذهب الأكثرون (١) .

* *

• بطلان الدعوى :

١ - أما من حيث السند فكلما الحديثين الناسخين ضعيف ؛ فابن جريج في الحديث الأول ضعيف ، ومحمد بن إسحاق في الحديث الثاني ضعيف عندما

(١) السنّة ص ٧٤ ، وتفسير القرطبي ص ٤٢٤٦ ، ٤٢٤٧ .

يروى بلفظ العنينة ، فضلاً عن أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده معروف بالضعف ؛ لأنه إما منقطع ، أو فيه تدليس .

٢ - حديث ابن جريج يسأل عن قيد العلم ، وكتابة ما يعرفه من علوم سواء أكانت سماعاً أو فهماً واستنباطاً - لا على أنه حديث نبوي يروى الوحي فهو لا يتعارض مع حديث أبي سعيد الخاص بالوحي .

٣ - وقد يكون النبي ﷺ اختص عبد الله بن عمرو (جد عمرو بن شعيب) بجواز الكتابة ، لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب السريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان ، وإذا كتبوا لم يتقنوا ولم يصيبوا التهجي ، فلما خشى النبي ﷺ عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم ، ولما أمن على « عبد الله بن عمرو » ذلك أذن له في كتابة الحديث (١) .
ومثل هذا يقال فيما روى عن أبي سعيد أيضاً أنه قال : حرصنا على أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتابة ، فأبى .

وفضلاً عن أن هذه الرواية لا يُقطع بأنها محفوظة ، فإنها محمولة على ما كان قبل الهجرة ، حين كان الاشتغال بالقرآن هو الأهم ، فالنهى ليس لذات الحديث وكتابة السنة ، وإنما أصل النهى هو النهى عن كل ما يُشغل عن القرآن في فترة قلّ الحاملون والحافظون له ، فهو نهى موقوت ، ومقدر بضرورته .

وربما كان هذا الإذن في مسائل خاصة ، فليس الإذن بتدوين عام ورسمي كتدوين القرآن ، فقد روى الخطيب في تقييد العلم ، عن الضحاك : « لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف » .

وحديث الضحاك ، وإن لم يكن يُرى في لفظه صدق النقل عن الرسول ﷺ ، لأن لفظ « الكراريس » و« المصاحف » لم يكن مشهوراً ، إلا أنه رواية بالمعنى

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ ٢٨٧

سائغة ، والمقصود بها النهى عن التدوين الكامل ، كما ذكرنا . فالأصل هو المنع من الكتابة ، والاستثناء إنما هو لضرورة الحفظ .

وقد قلب السيد رشيد رضا القضية فقال : إنما نُسخ الإذن بالكتابة .

وهذا وهم ، لأن النبي ﷺ قال في مرض موته : « إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » ، وفي حجة الوداع أباح الكتابة لأبى شاه ، ولغيره ، ليبأغوا من ورائهم خطبة النبي ﷺ .

فالحديثان - إذن - تخصيص لعموم النهى الوارد في حديث أبى سعيد .

٤ - ويجوز أن يُحمل النهى على التواضع من النبي ﷺ ، وعلى توجيه الهممة إلى الأهم ، وهو كتاب الله .

ومعنى هذا أن المهم لا يُمنع منه بعد القيام بالأهم ، وأنه لا يُستغنى عن الفروع إلا للوصول والحصول على الأصول . ومما يؤكد هذا وصية عمر رضى الله عنه . فقد روى الشعبى عن قرظة بن كعب قال : خرجنا نريد العراق ، فمشى معنا عمر إلى « صرار » . فتوضأ فغسل اثنتين ، ثم قال : أتدرون لِمَ مشيتُ معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله ﷺ ، مشيت معنا . فقال : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالحديث ، فتشغلوهم ، جودوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ، وامضوا وأنا شريككم .

فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا . قال : نهانا عمر بن الخطاب .

قال ابن عبد البر : فاتجاه عمر ، وقرظة إلى هذا ليس للتحريم ، ولكن تقديماً للأهم ^(١١) ، فالنهي إذن دفعاً للناس إلى حفظ القرآن الكريم .

(١١) جامع بيان العلم : ٢ / ١٢ . والسنة ومكانتها ص ٧٦

وما روى من أن عمر حبس أبا ذر ، وابن مسعود ، وأبا الدرداء ؛ لكثرة الحديث ، حديث منقطع لا يصح ، كما قال ابن حزم (١) .

* *

● ما عليه الجمهور :

والذى عليه الجمهور هو الندب إلى الكتابة للقرآن والندب إلى حفظه أولاً .
ويلي ذلك حفظ السنة ، ثم يلي هذا كتابة السنة ، ثم يلي هذا كتابة الآثار والعلم وحفظ ما يمكن منهما . فقد كان الأعمش وعبد الله بن إدريس وهشيم وغيرهم يحفظون السنن ثم يكتبون ما يحفظون ، فالاعتماد على الذواكر أفضل ، كما أن الاعتماد على الكتابة يضعف الذاكرة ويميت الحافظة ، فالكتابة احتياط على الحفظ كما قال القرطبي ، وهي أولى على الجملة ، وبها وردت الآي والأحاديث وهو مروى عن عمر وعلى وجابر وأنس رضى الله عنهم ، ومن يليهم من كبراء التابعين كالحسن وعطاء وطاوس وعروة بن الزبير ومن بعدهم من أهل العلم . قال الله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَأَكْتُبُ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾ (٦) إلى غير هذا من الآيات .

وعن قتادة أنه قيل له : أنكتب ما نسمع منك ؟ قال : وما يمنعك أن تكتب

(٢) الأعراف : ١٤٥

(١) الإحكام فى أصول الأحكام : ١٩٣/٢

(٤) الأعراف : ١٥٦

(٣) الأنبياء : ١٠٥

(٦) طه : ٥٢

(٥) القمر : ٥٢ - ٥٣

وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب . فقال : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ،
لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ (١) .

وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لما قضى الله
الخلق كتب فى كتابه على نفسه فهو موضوع عنده : إن رحمتى تغلب غضبى » .
وأسند الخطيب أبو بكر عن أبي هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس إلى
النبي ﷺ يستمع منه الحديث ويعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ
فقال : يا رسول الله إني أسمع منك الحديث يعجبني ، ولا أحفظه . فقال له
رسول الله ﷺ : « استعن بيمينك ، وأمأ إلى الخبط » . وهذا نص .

وإلى هذا ذهب جماعة من أهل العلم . فروى أبو نصره قال : قيل لأبى سعيد :
أنكتب حديثكم هذا ؟ قال : لم تجعلونه قرآناً ؟ . ولكن احفظوا كما حفظنا .
ومن كان لا يكتب : الشعبي ويونس بن عبيد وخالد الحذاء . قال خالد : ما كتبت
شيئاً قط إلا حديثاً واحداً . فلما حفظته محوته ، وكذا ابن عون وكذا الزهرى
فيما يرويه القرطبي ، ولكن رواية القرطبي عنه ليست بشيء .

وقد كان بعضهم يكتب فإذا حفظ محاه . منهم محمد بن سيرين وعاصم بن
ضمرة وخالد الحذاء . وقال هشام بن حسان : ما كتبت حديثاً قط إلا حديث
الأعماق فلما حفظته محوته ... وحديث الأعماق هو الذى رواه مسلم فى كتاب
« الفتن » : « لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق » - « أو بدابق »
والأعماق : موضع من أطراف المدينة . ودابق : اسم موضع سوق بها .

قال القرطبي : « وأيضاً فإن العلم لا يُضبط إلا بالكتاب ثم بالمقابلة
والمدرسة والتعهد والتحفيز والمذاكرة والسؤال والفحص عن الناقلين ، والثقة بمن
نقلوا ، وإنما كره الكُتِّبَ مَنْ كره من الصدر الأول لقرب العهد ، وتقارب
الإسناد ، لئلا يعتمد الكاتب فيهمله ، أو يرغب عن حفظه والعمل به .

فأما والوقت متباعد ، والإسناد غير متقارب ، والطرق مختلفة ، والنقلّة متشابهون ، وآفة النسيان معترضة ، والوهم غير مأمون ، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى ، والدليل على وجوبه أقوى « (١) .

وقد قيل : إنَّ النهى كان لمن لا يُؤمّن عليه الغلط فى الكتابة (٢) ، لأنَّ الجمهور الأعظم كان أمياً والمجيدون للخط قليلون .

* * *

(١) تفسير القرطبي ص ٤٢٤٧ - طبع دار الشعب .

(٢) السنّة . مكاتبتها لمصطفى السباعى ص ٧٤

نسخ السنّة بالسنة

● تحريم إبداء زينة المرأة :

أخرج أبو داود والنسائي عن ربّعي بن حراش عن امرأته عن أخت لحذيفة أن رسول الله ﷺ قال : « يا معشر النساء . أما لكنّ في الفضة ما تحلّين به ؟ أما إنه ليس منكنّ امرأة تُحلّي ذهباً تظهره إلا عُدّبت به » .

*

● دعوى النسخ :

نقل ابن رسلان عن ابن عبد البر أن الحديث منسوخ بأحاديث تحليل الذهب للنساء .

* *

● المناقشة :

دعوى النسخ باطلة لأن التحريم قد ربطه حديث ربّعي بتزين المرأة به وتبرجها وإظهار زينتها للرجال فهو يقول : « تُحلّي ذهباً تظهره » فهو ليس في تحريم الذهب ، وإنما في إظهار التزين به . وتحريم إظهار الزينة لم يُنسخ .

وقد ورد القرآن بذلك في سورة النور : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ... ﴾ (١) .

ومن جهة السند يقال : السند ضعيف لجهالة امرأة ربّعي ، بل هناك رواية أخرى تقول : « عن ربّعي بن حراش عن امرأة عن أخت حذيفة » ، ولفظ : « امرأة » عام ونكرة يكسب صاحبها صفة التجهيل في علم الرواية (٢) .

* *

(١) النور : ٣١

(٢) الدين الخالص - للشيخ محمود محمد خطاب السبكي (المتوفى ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ) : ٢٤٩/٦ - ٢٥٠ - الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

نسخ المقطوع بالمظنون وتحويل القبلة

عن ابن عمر قال : « بينما الناس بقيا في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن النبي ﷺ نزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » (متفق عليه) .

وعن أنس أن رسول الله ﷺ « كان يصلى نحو بيت المقدس فنزلت : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ، فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) .

فمر رجل من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة ، فنادى « ألا إن القبلة قد حوِّلت ، فمالوا كما هم نحو القبلة » . (رواه أحمد ومسلم وأبو داود) (٢) .

وروى مالك ذلك بلفظ : قال ابن عمر : بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : « رسول الله قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » (٣) .

• دعوى النسخ :

فهم جُلُّ الأقدمين أن آية : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ بعد استقبال المسلمين لبيت المقدس من باب النسخ ، وأن استقبال بيت المقدس كان تشريعاً من الله ، ومن ثم رتبوا على ذلك :

(٢) نيل الأوطار : ١٨٦/٢ ، تفسير القرطبي : ١٤٨/٢

(١) البقرة : ١٤٤

(٣) نيل الأوطار : ١٨٧/٢ - ١٨٨

جواز نسخ الثابت (كاستقبال بيت المقدس بخبر الواحد) : إذ لم ينكر
النبي ﷺ على أهل قباء عملهم بخبر الواحد ، وبنوا على هذا جواز نسخ القرآن
والسنة المتواترة بخبر الواحد (١) .

كما زعموا أن القبلة أول ما نُسخ من القرآن ، وأنها نُسخَت مرتين (٢) .

* *

● بطلان دعوى النسخ :

أولاً : « لم يرد نص صريح يفيد أن النبي ﷺ نزل عليه وحى سابق بأن
يستقبل بيت المقدس ، وإنما نزلت الصلاة ، وتابع النبي ﷺ أهل الكتاب في
استقبال القبلة جرياً على قاعدته التي قررها البخارى أنه - صلى الله عليه وسلم
- يتابع أهل الكتاب فيما ليس فيه نص حتى ينزل النص ، فكان فعله صلوات
الله وسلامه عليه جرياً على معهود الأصل في الصلوات في عهده ، ولو أنه نزل
من الله في القبلة تشريع لما تبرم بالقبلة ، لأن شرط الإيمان الرضا والاطمئنان
القلبي والحب لحكم الله : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٣) ، و ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ
بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ
لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ، وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٤) . وفي
حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئتُ به » ، فإن كان المسلم
منهياً بكل تلك النصوص ، وبهذه الصورة التي تجعل تبرمه بل مجرد غير الرضا
بحكم الله مخرجاً من الملة ، فكيف نصم رسول الله ﷺ بذلك ... الحق أن النبي
يحب دائماً كل ما شرع الله له ... بل إنه وصحبه ليضعون عواطفهم نحو
أنفسهم وملاذهم وبلادهم وذرائعهم ... وراء أوامر الله ... وما الهجرات

(٢) تفسير القرطبي : ١٥١/٢

(١) نيل الأوطار : ١٨٧/٢ - ١٨٨

(٤) البقرة : ٢٨٥

(٣) النور : ٥١

إلا دلائل على ذلك ... ومن ثمت فلا نسخ ، وإنما آية استقبال بيت الله الحرام بمكة نزلت لبيان أمر القبلة لأول مرة ، وقد أرجأ الله إنزال حكمها ، كما أرجأ إنزال تحريم الكلام فى الصلاة ، وكما أرجأ بيان حكم الحركات الكثيرة فى الصلاة . كل ذلك إلى أجل مسمى عنده ولحكمة يريدنا فى ترتيب نزول الأحكام : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ (١) « (٢) .

وترتيب نزول الأحكام ليس معناه إقرار الله للأوضاع التى عليها المسلمون : خمر ، واستقبال لغير الكعبة ، وحلّ للربا ، فسلك المسلمون ومعهم رسول الله ﷺ لا يأخذ صفة الحكم الشرعى إلا بعد نزول الوحي به قرآناً أو سنة . وتظل أقواله وأفعاله اجتهاداً شخصياً حتى يقره الوحي أو ينفيه وينهى عنه ، وما مات عليه رسول الله ﷺ ولم ينزل لنا وحي بالنهى عنه ، علّم لنا أن الله أقره عليه فلزم العمل به ... وليس معنى هذا أننا لا يلزمنا العمل بقوله قبل موته فيما ليس فيه قرآن أو نفيٌ ظهر فى تضاعيفه أنه من الوحي ، وإنما علينا أن نعمل بقوله ، فإن بدا لنا أن قوله ليس فيه حكمة واضحة لنا سألناه كما سأل أحد الصحابة يوم بدر : أمنزل أنزلك الله ، أم الحرب والمكيدة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بل الحرب والمكيدة » ، فقال له الصحابى رأيه ، فعدل النبى ﷺ عن رأيه إلى رأى ذلك الصحابى . ثم إن رسول الله ﷺ كان له الطاعة بوصفه ولى أمر المؤمنين ولو لم ينزل عليه وحي إلى جانب النبوة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٣) ، فطاعته كحاكم واجبة ، وطاعته كرسول واجبة ، ولكن تبقى أوامره كحاكم غير معلوم لنا شرعيتها حتى ينزل الوحي أو يذهب إلى الرفيق الأعلى دون نزول الوحي بنقضها ، فينكشف لنا شرعيتها لأنه كحاكم ألزمتنا الله أن نأخذ حكمه

(١) الفرقان : ٣٢

(٢) النساء : ٥٩

(٣) النساء : ٥٩

مثلاً أعلى لا لأنه محمد ابن المرأة التي تأكل القديد ، ولكن لأنه تصرف سيدنا محمد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ففى حياته نأخذ أعماله التي يخبرنا بأنها وحى على أنها ليست شرع الله ، ولكنها أوامر ولى الأمر ، وبعد مماته نأخذها أنها حكم شرعى ... خلافاً لما ذهب إليه آخرون - كابن القيم - من أنها لا تعتبر شريعة لله تؤخذ بظاهرها ، وإنما يجوز الأخذ بها إن وافقت المصلحة وعامة التشريع الإلهى ، ويجوز تركها إلى القياس وقواعد المصالح المرسله .

وعليه .. فدعوى أن أهل قباء نزلوا على قول الواحد ، وتركوا حكماً شرعياً مقطوعاً به قول غير صحيح ، وإنما عملوا بقول الثقة فى مشكلة كانوا يرون أنها محيرة للنبي ﷺ ، وكانوا يتوقعون معه حلها . ونزول تحويل القبلة والقول بأن النسخ بخبر الواحد فى عهد النبي ﷺ كان جائزاً قول منكر ، إلا إن أريد بالنسخ بيان حكم الله لما هم عليه من أفعال لم يسبق نزول الوحي ببيان أمرها طال عملهم بها أو قصر ، والبيان لا يسمى فى الاصطلاح الأصولى نسخاً . والقائلون بالنسخ يرفضون القول بأن أخبار الأحاد تنسخ القطعى والمتواتر ، وردوا على الاستدلال بحديث قباء المذكور بأن أهل قباء إنما استمعوا لمن أخبرهم بتحويل القبلة وهو عباد بن بشر - وقيل عباد بن نهيك ، وقيل غيره - ، وإنما سمعوا منه آية تحويل القبلة فاستجابوا لها لأنهم أعلم الناس بأسلوب العرب إن فى إيجازه وإطنابه ، وأعرف الناس بوجوه إعجازه ، فهو فى هذا المقام نسخ للحكم الظنى ، وهو اجتهاد الرسول ﷺ بمتابعة أهل الكتاب للحكم القطعى ، وهو نفى القرآن . وقد عرفت أن الاجتهاد لا يعد شرع الله ، وإنما هو حكم لولى أمر المسلمين لا يخالف نصوص الشرع فالعمل به واجب ، ولكن حجيته كأصل تشريعى موضوع خلاف بعد وفاة الرسول ﷺ ، أهو للاتتناس به ، أو هو دليل شرعى على ما ذهب إليه ؟

* * *

نسخ حديث نزول القرآن على سبعة أحرف

عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : سمعت رجلاً قرأ آية سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأُ خلفها ، فأخذت بيده فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له فعرفت في وجهه الكراهة . وقال : « كلاكما مُحسن . لا تختلفوا ؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » (١) .

• دعوى النسخ :

قال بعض الفقهاء : إن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام ، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً ، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة ، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم ، وهو أوفق لهم ، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرصة الأخيرة ، أى التى قرأ فيها النبى ﷺ القرآن على جبريل فى رمضان الذى كان قبل وفاته ، فقد كان الرسول ﷺ يراجع القرآن على جبريل فى كل رمضان مرة ، فلما كان العام الأخير من حياته عرضه على جبريل مرتين .

وقد اتفقوا على نقل المصحف العثمانى الذى لعثمان بن عفان رضى الله عنه ، وترك ما سواه ؛ لأن ذلك كان جائزاً لا واجباً ، أو لأنه صار منسوخاً (٢) .

* *

• رفض دعوى النسخ :

الدعوى باطلة لأمر :

أولاً : لأن حديث ابن مسعود وحديث : « نزل القرآن على سبعة أحرف ... »

(١) أخرجه البخارى فى « المحصومات » ، و « الأنبياء » .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٩٠ - ٢٩١ . منشورات المكتب الإسلامى بدمشق الطبعة

والأحاديث المماثلة تدل على أن القراءة بهذه الأحرف على سبيل الجواز ، ولم يرد نص بإلزام المسلمين حرفاً واحداً .

ثانياً : ورد النص صريحاً من النبي ﷺ في آخر حياته في جواز القراءة بما سمعوه من الحروف . وقال صلى الله عليه وسلم : « إقرأوا القرآن بلسان عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت » .

ثالثاً : عمل الصحابة وإجماعهم ، وأي إجماع لا ينسخ صريح السنة الصحيحة ، ولا يُنسخ الإجماع بالسنة لأنه لا يوجد الإجماع الذي يخالف السنة ، وإنما يبنى الإجماع على أساس السنة أو يُستنبط من عموم النصوص الشرعية (الكتاب والسنة) .

رابعاً : إن نزول القرآن بسبعة أحرف من معانيه أن القرآن في أى قراءة من القراءات المروية بالتواتر قد ضمت لهجات عربية كثيرة هي المكنى عنها بسبعة أحرف ، كما قال كثيرون من أهل العلم ... ثم إن هذه الروايات فيما بينها لا تختلف في معانيها . وقد حدثنا ابن مسعود فوصفها - بعد أن سمعها - وقال : « قد نظرت إلى القراءة (القراء) فرأيت قراءتهم متقاربة ، وإنما هي كقول أحدهم : هلم ، وأقبل ، وتعالى . فاقروا كما علمتم » . أو كما قال .
وليس فيما قاله ابن مسعود شيئاً مما زعمه القائل إذ افترى عليه أنه - رضى الله عنه - كان يُجوزُ القراءة بالمعنى ، فهذا كذب مفترى على ابن مسعود (١) .

* * *

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٩١ . الطبعة الثالثة .